



بين جريمة الابتزاز الإلكتروني وثقافة الصمت: أيهما أخطر؟



د. خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

قف معي وتأمل في حالة أمل ..

في غياهب الليل، من قلب غرفتها، تقبع في زاوية وهي ترتجف لما رأيته في هاتفها من رسالة وصلتها عبر حساباتها الشخصية، بمضمون: "إمّا المال، أو ستنتشر صورك غداً"، بعينيها الحماويين من البكاء، وروحها المثقلة بالخوف، واسترجاع سريع لخطئها بإرسال صورة واحدة، كل هذا كان كافياً لتتحوّل حياتها إلى كابوس، ويمرّ أسبوعان من القلق والأرق، تفقد خلالها التركيز وتنعزل عن عائلتها، وتقع في دوامة تساؤلات: "ماذا لو عرف والدي؟ ماذا لو رأى أخي الصور؟" فباتت الهواجس تطاردها بينما تخوض معركتها الصامتة وحيدة، وحين سألتها أمها عن سبب تغييرها، كان جوابها المعتاد: "مجرد ضغط الدراسة"، متجاهلة يد المساعدة خوفاً من الفضيحة والعار، ولم تعلم بأن صمتها سيفاقم محنتها، فبعد استنزاف مدخراتها وتصادم مطالب المبتز، وجدت نفسها تتأمل علبة المهدئات تفكر في إنهاء معاناتها...

ولك أن تختار النهاية هنا.... فهي قصة من آلاف القصص، مع اختلاف النهايات وفقاً للأحداث، ولكنها تشترك في كونها تحمل صدى لآلاف الضحايا المحاصرين بين تهديدات المبتزين وخوفهم من الفضيحة، في انعكاس واقعي لمأساة تتفاقم في ظل غياب الوعي وثقافة الصمت.

ففي عصر أصبحت الفضاءات الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ منه، وحياة يومية تتشح بوشائج الأدوات الرقمية وتطبيقاتها، وسكينة حياة خالطها صخب التواصل اللامحدود والانفتاح المعرفي، ظهرت العديد من الظلال القائمة التي تسلّلت عبر هذه الفضاءات الرقمية، وشكّلت تحديات جديدة للمجتمعات المعاصرة، وأهمّها الابتزاز الإلكتروني، الذي ساد عالمنا كظاهرة تهدد النسيج الاجتماعي وتزعزع استقرار المؤسسة الأسرية ممّا يعني بالضرورة زعزعة استقرار المجتمع بأكمله.

فها نحن اليوم نقف - لا كأفراد وحسب، وإنما كمجتمعات بأكملها- أمام مفترق طرق حضاريّ، يتطلب منا التعامل مع معادلة معقدة مضمونها:

كيف يمكن الاستفادة من التكنولوجيا دون الوقوع في شرك مخاطرها؟ وكيف يمكن بناء وعي جمعي يُحصّن الأفراد والأسر من الابتزاز الإلكتروني؟ وما هي المقاربات الأخلاقية والاجتماعية الكفيلة بتحقيق التوازن بين الانفتاح الرقمي والحماية الأخلاقية والنفسية؟

وحتى يتسنى لنا تحقيق معادلات ناجحة في هذا المضمون، فقد استوجب بنا الأمر أن نقف عند الابتزاز الإلكتروني لنخرج كنهه ونسبر عمق حقيقته، ونفهم فكرته التي تركز على وجود ممارسة بالتهديد والإكراه عبر الوسائط الرقمية، بهدف الحصول على منفعة مادية أو معنوية، من خلال استغلال معلومات خاصة أو صور شخصية أو بيانات حساسة، أو استخدام تقنيات تعديل الصور بالذكاء الاصطناعي بتزييفها أو تعديلها بدقة، وما يميز هذا الابتزاز عن الابتزاز التقليدي، أنّه عابر للحدود فامتداده لامحدود في الزمان والمكان، وقدرته على اختراق الحدود الجغرافية والثقافية.

هذا ويتجلى الابتزاز الإلكتروني بأشكال متعددة منها؛ الابتزاز المالي إذ يطلب المبتز مبالغ مالية مقابل عدم نشر معلومات حساسة، والابتزاز العاطفي الذي يستخدم في العلاقات العاطفية، إذ يهدد أحد الطرفين الآخر بنشر صور أو محادثات خاصة، والابتزاز الوظيفي إذ يهدد المبتز بنشر معلومات قد تؤثر في الحياة المهنية للضحية، والابتزاز السياسي أو الاجتماعي الذي يستهدف الشخصيات العامة والمؤثرين للضغط عليهم سياسياً أو اجتماعياً، وغيرها من الأشكال التي تتطور باستمرار مع تطور التكنولوجيا، وما يزيد من خطورة هذه الظاهرة هو تأثيرها المباشر في الحياة الأسرية، إذ تصبح الضحية محاصرة بين المبتز من جهة، والخوف من افتضاح الأمر أمام الأسرة والمجتمع من جهة أخرى.

ويكثر ظهور ظاهرة الابتزاز الإلكتروني في المجتمعات التي تعاني من فجوة ثقافية رقمية بين الأجيال، إذ تتسع الهوة بين الشباب المتمرس في التكنولوجيا والجيل الأكبر الذي قد يفتقر إلى المهارات اللازمة لفهم المخاطر الرقمية، فضلاً عن أن المجتمعات التي تتميز بدرجة عالية من المحافظة الاجتماعية تكون أكثر عرضة لهذه الظاهرة، إذ يستغل المبتزون حساسية المعلومات الشخصية والصّور الخاصة في هذه السياقات الثقافية.

ومع تزايد التحوّل الرقمي المتسارع فإنّ الحياة الخاصة للأفراد قد أصبحت أكثر تكشفًا، وأضحى الفضاء الافتراضي مجالاً للتعبير عن الذات وبناء الهوية، ممّا يخلق فرصاً متزايدة للابتزاز واستغلال الثغرات الرقمية، ويتسبّب بصدمات نفسية عميقة للضحية، تتجاوز الأذى المباشر إلى آثار طويلة المدى، فتعيش الضحية في حالة من القلق المستمر والخوف من افتضاح أمرها، ممّا قد يؤدي إلى اضطرابات نفسية متعددة كالاكتئاب، القلق، الشعور بالذنب، فقدان الثقة بالنفس والآخرين، وفي الحالات القصوى قد يصل الأمر إلى التفكير في الانتحار، وهذه التداعيات النفسية قد تنعكس بشكل مباشر على أداء الفرد في مختلف مجالات الحياة كالعمل، الدراسة، والعلاقات الاجتماعية، كما أنّها تؤدي إلى انسحاب الضحية من الفضاء العام، وانكفاءها على ذاتها، في محاولة للحماية من تداعيات الابتزاز.

هذا وتمتدّ آثار الابتزاز الإلكتروني لتطال المؤسسة الأسرية ككلّ، إذ يتحوّل الأمر من مشكلة فردية إلى أزمة أسرية شاملة، ففي حالات الابتزاز الزوجي، يتزعزع الاستقرار الأسري لانتهيار الثقة بين الزوجين، وتدبّ الشكوك واللاتهامات المتبادلة، ممّا قد يؤدي إلى الطلاق وتفكك الأسرة، وفي حالات ابتزاز الأبناء، تتعرّض الهيبة الأبوية للإنكسار والتهديد، وتضعف العلاقة بين الآباء والأبناء، خاصة إذا كان الآباء غير قادرين على فهم طبيعة المشكلة أو التعامل معها بحكمة، ممّا يؤدي إلى تأزم المناخ العائلي داخل الأسرة، فتسود مشاعر التوتر والخوف والعدوانية.

ومن ناحية أخرى فإنّ تأثير الابتزاز الإلكتروني يتجاوز حدود الفرد والأسرة ليُطال المجتمع ككلّ، فتتآكل الثقة المجتمعيّة وتنكمش دائرة التفاعل الإنساني، وتتفشّى أزمة ثقة متعدّدة المستويات تطال الأفراد والأجيال والمؤسّسات المجتمعيّة، فضلاً عمّا تقوم به من تعزيز لنزعات المحافظة المتشدّدة، والتي قد تصل إلى حدّ رفض التكنولوجيا والانغلاق على الذات، ممّا يحرم المجتمع من فرص التنمية والتّقدّم المرتبطة بالتحوّل الرقمي، وبالتالي سيقع المجتمع في بؤرة تخلف وتراجع فرص الاستثمار والتطوير والتنمية .

فالخطب الذي نال هذه المجتمعات جلل، فهناك أرقام في دول أوروبا وأمريكا وحتىّ دول الوطن العربيّ تدلّ على خطورة هذه الظاهرة، فوفقاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) فإنّ حالات الابتزاز الإلكتروني قد زادت في الآونة الأخيرة بشكل كبير فوصلت إلى نسبة تقارب 45% بين عامي 2021 و2023، وقد سجّل المركز الوطني للأطفال المفقودين والمستغلين (NCMEC) في عام 2023 أكثر من 26,000 تقرير عن ابتزاز جنسي إلكتروني، وهو ارتفاع حادّ مقارنة بالسنوات السابقة، كما وتشير التقديرات إلى أنّ حوالي 70% من ضحايا الابتزاز الإلكتروني لا يبلغون عن الجريمة للسلطات.

ووفقاً لتقارير الاتحاد الأوروبي، فقد شهدت دول أوروبا زيادة بنسبة تتراوح بين 30-40% في جرائم الابتزاز الإلكتروني بين عامي 2020 و2023، وتُعَدّ المملكة المتحدة من أكثر الدول الأوروبية تسجيلاً لحالات الابتزاز الإلكتروني، إذ سجّلت وكالة مكافحة الجريمة الوطنية (NCA) أكثر من 14,500 حالة في عام 2023، وفي ألمانيا، تشير الإحصاءات إلى أنّ حوالي 1 من كل 10 مستخدمين للإنترنت تعرضوا لشكل من أشكال الابتزاز الإلكتروني.

وفي المملكة العربية السعودية سجلت النيابة العامة السعودية أكثر من 800 قضية ابتزاز إلكتروني في عام 2023، وكان حوالي 60% من ضحايا الابتزاز الإلكتروني من الفئة العمرية 18-30 سنة، وفي مصر سجلت الإدارة العامة لمكافحة جرائم الإنترنت حوالي 1200 قضية ابتزاز إلكتروني في عام 2023، وقد شكلت النساء حوالي 65% من ضحايا الابتزاز الإلكتروني، وارتفعت معدلات الابتزاز الإلكتروني بنسبة 40% بين عامي 2021 و2023، وفي الإمارات العربية المتحدة سجلت شرطة دبي وحدها أكثر من 600 قضية ابتزاز إلكتروني في عام 2023، وكانت نسبة 45% من الضحايا تتراوح أعمارهم بين 20-35 سنة.

ونظراً للانتشار المخيف لهذه الظاهرة وآثارها التي تطال المجتمعات بأكملها، فإنّ هذا يقودنا نحو الحاجة للتصديّ لهذه الظاهرة من خلال القيام بتطبيق الوعي الاجتماعي كآلية مضادة تعمل على تعميق الإدراك بأبعاده وتداعياته، والتفكير في آليات التعامل معه بطريقة استباقية ووقائية، وهذا يقتضي تمكين الأفراد معرفياً من خلال فهم طبيعة الظاهرة وآلياتها، وقيماً من خلال الاستناد إلى منظومة أخلاقية راسخة، وسلوكياً من خلال ترجمة المعرفة والقيم إلى ممارسات واقعية، فضلاً عن ضرورة تضافر الجهود من الفاعلين الاجتماعيين جميعهم من أسرة، ومدرسة، ومؤسسات دينية وإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني على اختلافها.

فخطّ الدفاع الأولّ للتصدي لهذه الظاهرة يقتضي نشر ثقافة التربية الرقمية، والوعي بها، لحماية الأفراد والأسر من مخاطر الابتزاز الإلكتروني، بشكل يتجاوز التثقيف التقنيّ ليشمل تنمية الحس النقدي تجاه المحتوى الرقمي، وترسيخ مبادئ السلوك الآمن عبر الإنترنت، وتعزيز القدرة على تقييم المخاطر المحتملة.

وهذه التربية الرقمية تبدأ من الأسرة، إذ يتوجّب على الوالدين بناء جسور التواصل مع الأبناء، وخلق مناخ من الثقة يسمح بالحوار المفتوح حول التجارب الرقمية، ومن ثمّ يأتي دور المدرسة بتضمين التربية الرقمية ضمن المناهج التعليمية، وتطوير مهارات الطلبة في التعامل الآمن مع التكنولوجيا.

إلى جانب ضرورة نشر يقظة رقمية بين أفراد المجتمع وخاصة فئات الأطفال، بعدم الثقة المطلقة في أي شخص عبر الإنترنت، والشجاعة في الإبلاغ وعدم الخوف من الفضيحة المزعومة، فالقانون يدعم الضحايا، وتوعيتهم بمخاطر الفضاء الرقمي، والعودة للمنظومة الدينية والأخلاقية من صلاة والتزام بالعبادات وقراءة القرآن، لما فيها من وقاية من الانجراف وراء الانحرافات المؤدية للابتزاز.

وبعد،

هذا وتثير ظاهرة الابتزاز الإلكتروني إشكالية عميقة تتعلق بثنائية الحرية والمسؤولية الفردية في العصر الرقمي، فمن جهة، تتيح التكنولوجيا الرقمية مساحات غير مسبقة من حرية التعبير، وحرية الوصول إلى المعلومات، وحرية التواصل عبر الحدود، ومن جهة أخرى، تفرض هذه الحرية مسؤوليات جديدة على الفرد والمجتمع، تتعلق بحماية الخصوصية والكرامة الإنسانية، ومن هنا ينطلق تساؤل مفاده:

كيف يمكن تحقيق التوازن بين الانفتاح الرقمي والأمن النفسي وفي الوقت ذاته الاستفادة من التكنولوجيا دون الوقوع في فخ الاستغلال والابتزاز؟

وسيقودنا السعي لاستحداث إجابات عن هذا التساؤل إلى لقاءكم في المقال القادم بعنوان **"الشباب العربي بين تحديات العولمة الفكرية وضرورات الأمن الفكري"**، ونرحب بمداخلاتكم وما يعمل به فكم في هذه القضية، لعلنا معاً نؤسس لرؤى متكاملة للتصدي لهذه الظاهرة المؤسفة، التي لطالما رافقتها مقولة في غاية الأهمية ومضمونها: "إن الابتزاز الإلكتروني جريمة، تستفيد من صمت الضحايا، وكسر هذا الصمت بداية النهاية لها"، لذلك فإنّ التشكيف والتوعية الرقمية يعدّان دروعاً واقية من ثقافة الصمت والابتزاز الإلكتروني.